(٢)

الفصل التشريعي السادس عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

جدول أعمال الجلسة الثانية

الثلاثاء ٩ من نوفمبر سنة ٢٠٢١م

الساعة: ٩:٠٠ صباحاً

رقم التسلسل		
١-	**البند الأول: التصديق على المضابط التالية:** *(١٤٦٤/أ) بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٣م. *(١٤٦٤/ب) بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٤م. *(١٤٦٥) بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢٧م. *(١٤٦٦) بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٣م. (خاصة) *(١٤٦٧) بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٥م. *(١٤٦٨) بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٧م. (خاصة) *(١٤٦٩) بتاريخ ٢٠٢١/٦/٣م. (خاصة) *(١٤٧٠) بتاريخ ٢٠٢١/٦/٨م. *(١٤٧١) بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٢م. (خاصة) *(١٤٧٢) بتاريخ ٢٠٢١/٦/٣٠م. (خاصة) *(١٤٧٣) بتاريخ ٢٠٢١/٧/١م. (خاصة) *(١٤٧٤) بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٦م.(افتتاحية)	موزعة مع الجدول برقم (١)
٢-	**البند الثاني:** اولاً: كشف الأوراق والرسائل الواردة. ثانياً: كشف العرائض والشكاوى.	موزعان مع الجدول برقم (٢)

٣-	**البندالثالث: الأسئلة:** (وتنظر حسب ترتيبها في كشف الأسئلة المتوقع أن يأتيها الدور الموزع مع جدول أعمال الجلسة)	موزع مع الجدول برقم (٣)
	البند الرابع: الاستجوابات:	
٤-	أ-الاستجواب الموجه من العضوين محمد براك المطير، حمدان سالم العازمي إلى سمو رئيس مجلس الوزراء في شأن الانتقائية في تطبيق القوانين.	وزع مع الجدول برقم (٦) بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣٠م
	ب-الاستجواب الموجه من الأعضاء د.حسن عبدالله جوهر، مهند طلال الساير، مهلهل خالد المضف إلى سمو رئيس مجلس الوزراء في شأن: - المحور الأول: التنصل الحكومي من الالتزام الدستوري بنص المادة (٩٨) بتقديم برنامج عملها فور تشكيلها. المحور الثاني: النهب المنظم للأموال العامة والعبث بثروات الشعب الكويتي.	وزع مع الجدول برقم (٤/ب) بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٣
	ج- الاستجواب الموجه من العضوين شعيب شباب المويزري، د. صالح ذياب المطيري، إلى سمو رئيس مجلس الوزراء في شأن: - المحور الأول: عدم احترام نص المادة ١٠٠ من الدستور. المحور الثاني: مخالفة سمو رئيس مجلس الوزراء المستجوب للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة به فيما يتعلق بتقديم جميع الخاضعين لأحكام هذا القانون لذمتهم المالية خلال ٦٠ يوم من تاريخ توليهم مناصبهم. المحور الثالث: إخفاق سمو رئيس الوزراء المستجوب في أداء واجباته الدستورية التي نصت عليها المادة (١٢٧) من الدستور والتفسير (الملزم) الوارد في المذكرة التفسيرية للمادة (١٠٢) من الدستور. عدم الإلتزام بنصوص المواد ٧و٨و١٦و٢٠و٢٥من الدستور وقد أدى هذا الإخفاق الى ضياع أموال الشباب وإنهيار أعمالهم وهدم مستقبلهم مما أدى وسيؤدي الى تعريضهم للملاحقات القانونية التي ستلحق بهم الضرر وبأسرهم وتمزقهم	وزع مع الجدول برقم (٤/د) بتاريخ ٢٠٢١/٦/٨

	وتسحق الطبقه الوسطى في المجتمع والتي تمثل الغالبية العظمى من الشعب الكويتي. المحور الرابع: الفشل في الاشراف على التنسيق بين الوزارات والجهات الحكومية المختلفة لإسترجاع الأرباح المحتجزة لدى تلك الجهات مخالفاً بذلك لواجباته الدستورية التي نصت عليها المادة (١٢٧) من الدستور ومذكرته التفسيرية. المحور الخامس : عدم إحترام نصوص المواد (٣٠) و(٣١) من الدستور عند إصدار قراراً بعدم السماح بالسفر الي خارج البلاد للمواطنين ومرافقيهم من أقرباء الدرجة الأولى ما لم يكن قد حصن من الإصابة بفيروس كورونا عن طريق تلقيه اللقاح وكون سموكم من يتولى رئاسة جلسات مجلس الوزراء كما جاء بنص المادة (١٢٧) من الدستور فإن هذا القرار الذى صدر في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢١/٥/٣ يعد تعدي صارخاً على الدستور لا يستطيع أحداً أن ينكره وعلى الرغم من صدور قرار من منظمة الصحة العالمية برفض إعتماد اللقاح شرطاً للسفر أصدر مجلس الوزراء قراره المعيب دستورياُ والمخالف لقرار منظمة الصحة العالمية. (في جلسة ٢٠٢١/٣/٣٠م وافق المجلس على الطلب المقدم من الحكومة بتأجيل مناقشة الاستجوابات المقدمة الى سمو رئيس مجلس الوزراء الى ما بعد نهاية دور الانعقاد العادي الثاني)	
٥-	**الاستجواب الموجه** من العضوين د. أحمد مطيع العازمي، سعود سعد أبوصليب إلى وزير الصحة بشأن: المحور الأول: عجز الوزارة خلال مواجهة جائحة كورونا (كوفيد١٩). المحور الثاني: الفساد الإداري والمالي بالوزارة. المحور الثالث: غياب الجدية في التعاون مع السلطة التشريعية. (في جلسة ٢٠٢١/٤/١٤م وافق المجلس على طلب الحكومة -وزير الصحة بتأجيل مناقشة الاستجواب إلى الجلسة القادمة)	وزع مع الجدول برقم (٥) بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٣
٦-	**الاستجواب الموجه** من العضو شعيب شباب المويزري إلى وزير الخارجية ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء بشأن عدم احترام المادة (٩٩) من الدستور والمادة (١٢١) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.	وزع مع الجدول برقم (٧) بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٥

٧-	**الاستجواب الموجه** من العضو شعيب شباب المويزري إلى وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار بشأن عدم احترام المادة (٩٩) من الدستور والمادة (١٢١) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.	وزع مع الجدول برقم (٨) بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٥
٨-	**الاستجواب الموجه** من الأعضاء ثامر سعد الظفيري، خالد محمد العتيبي، د. عبدالكريم عبدالله الكندري إلى وزير الداخلية في شأن: - المحور الأول: مصادرة حق الاجتماع الذي نص علية الدستور بالمادة (٤٤) وغياب توفير الضمانات المؤسسية لتمكين المواطنين من ممارسة هذا الحق. المحور الثاني: الانتقائية في تطبيق القوانين. المحور الثالث: تعسف أجهزة وزارة الداخلية مع عديمي الجنسية مما أدى إلى نتائج خطيرة. المحور الرابع: القرارات التنفيعية المنتهكة لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص المكفولة دستورياً. المحور الخامس: الفشل بضبط الانفلات المروري وتصاعد معدلات الجرائم والعنف بالمجتمع. المحور السادس: إخفاق الوزارة في معالجة أوجه الخلل بالتركيبة السكانية. المحور السابع: عدم الرد على الأسئلة البرلمانية.	وزع مع الجدول برقم (٨) بتاريخ ٢٠٢١/٦/٨
٩-	**الاستجواب الموجه** من العضو فايز غنام الجمهور إلى وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشئون الإسكان والتطوير العمراني في شأن: المحور الأول: التهرب من المسئولية الوزارية بالتخلي عن دور المؤسسة العامة للرعاية السكنية في مدينتي المطلاع وجنوب سعد العبد الله المحور الثاني: تواطؤ الوزير المستجوب مع وزير المالية وبنك الائتمان لفرض قانون التمويل العقاري كخيار وحيد لتمويل القروض العقارية لمصلحة البنوك التجارية.	موزع مع الجدول برقم (٩)
١٠-	**الاستجواب الموجه** من العضو د. هشام عبدالصمد الصالح إلى وزير الصحة بشأن: المحور الأول: تجاوزات مالية مليونية وإهدار المال العام. المحور الثاني: سوء الإدارة الصحية قي ظل جائحة كورونا. المحور الثالث: التجاوزات الإدارية وضعف الرقابة.	موزع مع الجدول برقم (١٠)

١١-	**الاستجواب الموجه** من العضو حمدان سالم العازمي إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع بشأن: المحور الأول: اقحام المرأة في السلك العسكري. المحور الثاني: انتهاج سياسة التنفيع والترضيات في ترقيات وكلاء الضباط الى ضباط. المحور الثالث: تجاوزات مالية و إدارية تسببت في إهدار المال العام وضياع حقوق الموظفين في الإدارة العامة للطيران المدني.	موزع مع الجدول برقم (١١)
١٢-	**الاستجواب الموجه** من العضو حمدان سالم العازمي إلى وزير التجارة والصناعة بشأن ترهيب وترويع قياديي الدولة والإساءة لسمعة الكويت دولياً والإضرار بالمصلحة العامة.	موزع مع الجدول برقم (١٢)
	البند الخامس: الإحالات (حسب ما هو وارد في الكشوف المرفقة)	
	البند السادس:	
١٣-	**أ-مواصلة النظر في الخطاب الأميري** الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر لمجلس الأمة صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٥/ ١٢ /٢٠٢٠م. **ب-الخطاب الأميري** الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي السادس عشر لمجلس الأمة صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٦/ ١٠ /٢٠٢١م. **(للنظر في إحالتهما إلى لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري)**	وزع مع الجدول برقم (٣) بتاريخ ٢٠٢١/١/٥م موزع مع الجدول برقم (١٣/ب)

	البند السابع:	
١٤-	**برنامج عمل الحكومة** للفصل التشريعي السادس عشر للسنوات (٢٠٢٠/٢٠٢١-٢٠٢٣/٢٠٢٤) تطبيقاً لنص المادة (٩٨) من الدستور.	وزع مع الجدول برقم (٩)بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٣
	البند الثامن: تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين:	
١٥-	**المداولة الثانية على مشروع قانون** بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٦١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن **الإعلام المرئي والمسموع والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣٠**. (التقرير الأربعون للجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد)	وزع مع الجدول برقم (١١) بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣٠م
١٦-	**المداولة الثانية على مشروع قانون** بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ في شأن **المطبوعات والنشر والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣٠**. (التقرير الحادي والأربعون للجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد)	وزع مع الجدول برقم (١٢) بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣٠م
١٧-	**التقرير الرابع للجنة الشؤون الخارجية عن:** ١-الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٤م بشأن القانون **الموحد لمقاطعة إسرائيل**. ٢-الاقتراح بقانون بشأن **حظر التعامل** أو التطبيع مع إسرائيل الكيان الصهيوني ومنظماته. (في جلسة ٢٠٢١/٥/٢٧م وافق المجلس على القانون من حيث المبدأ واعادة التقرير إلى اللجنة لنظر التعديلات المقدمة على ان تقدم اللجنة تقريرها خلال أسبوعين)	وزع مع الجدول بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٧م
١٨-	**التقرير الثالث والخمسون** للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام **قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية** رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠.	وزع مع الجدول برقم (٩) بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣٠م

١٩-	أ- **التقرير التاسع** للجنة تنمية الموارد البشرية والمدرج بصفة الاستعجال عن: ١- الاقتراح بقانون في شأن تولى **الوظائف العامة**. ٢- الاقتراحان بقانون بشأن تكويت **الوظائف العامة بالدولة**.	وزع مع الجدول برقم (١٥) بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣٠م
	ب- **التقرير العاشر التكميلي للتقرير التاسع** للجنة تنمية الموارد البشرية والمدرج بصفة الاستعجال عن: ١- الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (١٥ مكرر٢) إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩م في شأن **الخدمة المدنية**. ٢- الاقتراح بقانون بتعديل المادة (١٥) من المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩م في شأن **الخدمة المدنية**.	وزع مع الجدول برقم (١١/ب) بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٣
٢٠-	**التقرير الثالث** للجنة تحسين بيئة الأعمال والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٨) لسنة ٢٠١٣م في شأن **الصندوق الوطني** لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	وزع مع الجدول برقم (١٦) بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣٠م
٢١-	**التقرير الثالث والعشرون** للجنة الشؤون الداخلية والدفاع والمدرج بصفة الاستعجال عن: ١- المشروع بقانون بتعديل الجدول المرافق للقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة. ٢- الاقتراح بقانون في **شأن إدراج بعض المناطق إلى الجدول الانتخابي** المرفق بالقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة. ٣- الاقتراح بقانون بتعديل الجدول المرافق للقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٦ بشأن بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة.	وزع مع الجدول برقم (١٣) بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٣

٢٢-	**التقرير الرابع والعشرون** للجنة الشؤون الداخلية والدفاع والمدرج بصفة الاستعجال عن: ١- الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض احكام القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة وعددها (٦). ٢- الاقتراح بقانون بإعادة **تحديد الدوائر الانتخابية** لعضوية مجلس الامة. ٣- التعديلين المقدمين على القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة.	وزع مع الجدول برقم (١٤) بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٣
٢٣-	**التقرير الثاني عشر للجنة** شؤون البيئة والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (٤١ مكررا) إلى القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ في شأن إصدار قانون **حماية البيئة**.	موزع مع الجدول برقم (٢٣)
٢٤-	**التقرير الخامس والعشرون** للجنة شؤون الإسكان والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بتعديل المادة (٥) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن **الرعاية السكنية**.	موزع مع الجدول برقم (٢٤)
٢٥-	**التقرير الرابع** للجنة غير محددي الجنسية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بشأن الحقوق المدنية والقانونية والاجتماعية والوظيفية **لغير محددي الجنسية**، وعددها خمسة اقتراحات.	موزع مع الجدول برقم (٢٥)
٢٦-	**التقرير التاسع عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:** ١-مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لجامعة الكويت عن السنتين الماليتين ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠. ٢- تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (٤ تقارير).	موزع مع الجدول برقم (٢٦)

٢٧-	**التقرير العشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:** ١-مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للرياضة عن السنتين الماليتين ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠. ٢-تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (٤ تقارير). ٣-التكليف الصادر من مجلس الأمة للجنة الميزانيات والحساب الختامي لبحث أسباب امتناع الهيئة العامة للرياضة من صرف مكافآتٍ واردً في شأنها قرار تنظيمي.	موزع مع الجدول برقم (٢٧)
٢٨-	**التقرير الحادي والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:** ١-مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن السنتين الماليتين ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠. ٢-تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (٤ تقارير).	موزع مع الجدول برقم (٢٨)
٢٩-	**التقرير الثاني والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:** ١-مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لبلدية الكويت عن السنتين الماليتين ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠. ٢-تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (٤ تقارير).	موزع مع الجدول برقم (٢٩)
٣٠-	**التقرير الثالث والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:** ١-مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية عن السنتين الماليتين ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠. ٢-تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (٤ تقارير).	موزع مع الجدول برقم (٣٠)
٣١-	**التقرير الرابع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:** ١-مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لمجلس الأمة عن السنتين الماليتين ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠. ٢ -تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (٤ تقارير).	موزع مع الجدول برقم (٣١)

٣٢-	**التقرير الخامس والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:** ١-مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لبنك الائتمان الكويتي عن السنتين الماليتين ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠. ٢-تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (٤ تقارير).	موزع مع الجدول برقم (٣٢)
٣٣-	**التقرير السادس والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:** ١-مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن السنتين الماليتين ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠. ٢-تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (٥ تقارير).	موزع مع الجدول برقم (٣٣)
٣٤-	**التقرير السابع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:** ١-مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لبنك الكويت المركزي عن السنتين الماليتين ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠. ٢-تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (٤ تقارير).	موزع مع الجدول برقم (٣٤)
٣٥-	**التقرير الثامن والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:** ١-مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للبيئة عن السنتين الماليتين ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠. ٢-تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (٤ تقارير).	موزع مع الجدول برقم (٣٥)
٣٦-	**التقرير التاسع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:** ١-مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للمؤسسة العامة للرعاية السكنية عن السنتين الماليتين ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠. ٢-تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (٤ تقارير).	موزع مع الجدول برقم (٣٦)

٣٧-	**التقرير الثلاثون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:** ١-مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لمعهد الكويت للأبحاث العلمية عن السنتين الماليتين ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠. ٢-تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (٤ تقارير).	موزع مع الجدول برقم (٣٧)
٣٨-	**التقرير الحادي والثلاثون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:** ١-مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار عن السنتين الماليتين ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠. ٢-تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (٤ تقارير).	موزع مع الجدول برقم (٣٨)
٣٩-	**التقرير الثاني والثلاثون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:** ١-مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠. ٢-تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (٤ تقارير).	موزع مع الجدول برقم (٣٩)
٤٠-	**التقرير الثالث والثلاثون للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن** مشروعات القوانين باعتماد الحسابات الختامية لبعض الجهات الملحقة والمستقلة عن السنوات المالية من ٢٠١١/٢٠١٢ إلى ٢٠١٥/٢٠١٦ وعددها (١٠) مشروعات بقانون.	موزع مع الجدول برقم (٤٠)
٤١-	**التقرير الثالث عشر** للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع القانون في شأن **الاستيراد**. (أدرج طبقا لنص المادة (١٠٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)	وزع مع الجدول برقم (١٢) بتاريخ ٢٠٢١/١/٥م
٤٢-	**التقرير الرابع والثمانون** للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن مشروع القانون بإبدال عبارة (**عامل منزلي**) بكلمة (خادم) حيثما ورد النص عليها في القوانين ذات الصلة. (أدرج طبقا لنص المادة (١٠٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)	وزع مع الجدول برقم (١١) بتاريخ ٢٠٢١/١/٥م

٤٣-	**التقرير الأول** للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٩ **بالاحتياطات الصحية** للوقاية من الأمراض السارية، المقدم من الحكومة.	وزع مع الجدول برقم (٢٢) بتاريخ ٢٠٢١/٦/٨م
٤٤-	**التقرير التاسع والسبعون للجنة تنمية الموارد البشرية عن:** ١- الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (٢٣ مكرراً) إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية. ٢- الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الثانية من المادة رقم (٢٣ مكرراً) من المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية. ٣- الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (٢٣مكرراً) من المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية. ٤- الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (٢٣مكرراً) إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية.	موزع مع الجدول برقم (٤٤)
	<u>البند التاسع: تقارير لجنة الشؤون الخارجية:</u>	
٤٥-	**التقرير السادس** للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية تعاون في **مجال التدريب العسكري** بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية. (أدرج طبقا لنص المادة (١٠٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)	وزع مع الجدول برقم (٦) بتاريخ ٢٠٢١/١/٥م
٤٦-	**التقرير السابع عشر** للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة أوكرانيا بشأن **التعاون في المجال العسكري والمجالات الأخرى.** (أدرج طبقا لنص المادة (١٠٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)	وزع مع الجدول برقم (٧) بتاريخ ٢٠٢١/١/٥م

٤٧-	**التقرير الثامن عشر** للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بشأن **التعاون في مجال الملاحة البحرية التجارية** بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة المغربية. (أدرج طبقا لنص المادة (١٠٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)	وزع مع الجدول برقم (٨) بتاريخ ٢٠٢١/١/٥م
٤٨-	**التقرير الأول** للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على الوثائق الختامية بشأن تعديل مواد وأحكام دستور واتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات **لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام ٢٠١٠**. (أدرج طبقا لنص المادة (١٠٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)	وزع مع الجدول برقم (٩) بتاريخ ٢٠٢١/١/٥م
٤٩-	**التقرير الثاني للجنة** الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت والاتحاد الأوروبي الجماعة الأوروبية **للطاقة الذرية** بشأن حصانات وامتيازات وإنشاء بعثة الاتحاد الأوروبي في دولة الكويت. (أدرج طبقا لنص المادة (١٠٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)	وزع مع الجدول برقم (١٠) بتاريخ ٢٠٢١/١/٥م
٥٠-	**التقرير الأول** للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت ممثلة **بالإدارة العامة للجمارك** الكويتية وحكومة جمهورية كوريا ممثلة بهيئة الجمارك الكورية في مجال التعاون والمساعدة المتبادلة في الشؤون الجمركية.	وزع مع الجدول برقم (٢٤) بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣٠
٥١-	**التقرير الثاني** للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية للتعاون في **مجال الاستخبارات**.	وزع مع الجدول برقم (٢٥) بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣٠
٥٢-	**التقرير الثالث** للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على انضمام دولة الكويت إلى اتفاقية حول إنشاء **المعهد العالمي للنمو الأخضر**.	وزع مع الجدول برقم (٣٠) بتاريخ ٢٠٢١/٦/٨

	البند العاشر: طلبات المناقشة والتحقيق وتشكيل اللجان:	
	أ: طلبات المناقشة:	
٥٣-	**طلب مناقشة مقدم** من بعض الأعضاء بتخصيص ساعة لمناقشة **عدم رد بعض الوزراء على الأسئلة البرلمانية** وتأخرها وتجاوز المدة الدستورية ومواد اللائحة الداخلية المقررة للرد عليها وعملا بنص المادة (١٤٨) من اللائحة الداخلية لمجلس الامة.	وزع مع الجدول برقم (٢٤) بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٣
٥٤-	**طلب مناقشة مقدم** من بعض الأعضاء لمناقشة تعاقد الصندوق الوطني لرعاية وتنمية **المشاريع الصغيرة والمتوسطة** على معدات بقيمة ١٥ مليون دينار وعدم تقديم التقرير النصف سنوي لمجلس الأمة.	وزع مع الجدول برقم (٣٠) بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢٧
٥٥-	**طلب مناقشة مقدم** من بعض الأعضاء بتخصيص ساعتين لمناقشة واستيضاح سياسة الحكومة في شأن **التركيبة السكانية**	موزع مع الجدول برقم (٣٤)
	ب: طلبات التحقيق:	
٥٦-	**طلب مقدم من بعض الأعضاء** بتشكيل لجنة تحقيق لاستكمال عمل اللجنة للتحقيق والنظر فيما يثار حول علاقة دولة الكويت بعمليات احتيال مصرفي وغسل أموال **للصندوق السيادي الماليزي** والقضايا المثارة فيما يتعلق بالملف الخاص بالتسريبات والتجسس على المواطنين وكذلك بيع الجوازات مقابل مبالغ مالية.	وزع مع الجدول برقم (٤) بتاريخ ٢٠٢١/١/٥م
٥٧-	**طلب مقدم من بعض الأعضاء** بتشكيل لجنة تحقيق مكونة من خمس نواب بشأن ما أثير من التزوير في **وثائق الجنسية** والمسائل المتعلقة بالتجنيس وبند الاعمال الجليلة.	وزع مع الجدول برقم (٥) بتاريخ ٢٠٢١/١/٥م
٥٨-	**طلب مقدم من بعض الأعضاء** بتشكيل لجنة تحقيق بشأن **قواعد وإجراءات الإعلان والترشيح والاختيار** لكافة الجهات الحكومية.	وزع مع الجدول برقم (٢٨) بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣٠

٥٩-	**طلب مقدم من بعض الأعضاء** بتشكيل لجنة تحقيق مكونة من خمسة أعضاء بشأن الطلب من الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)**التحقق عن مدى صحة الادعاءات بوجود تحويلات مالية أو ايداعات نقدية مشبوهة** لعدد من أعضاء مجلس الامة والتحقيق مع الجهات المختصة عن قيامها بمسؤولياتها والتحقيق من صحة العديد من المعلومات عن و جود تحويلات مالية الى اطراف في وسائل التواصل الاجتماعي للتأثير على سمعة الكويت والتحقيق لدى كافة الجهات الرسمية عن مدى صحة توزيع أراض أو قسائم أو رخص تجارية أو طبية لأعضاء مجلس الامة وذلك كما هو وارد بالطلب.	وزع مع الجدول برقم (٢٨) بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٣
٦٠-	**طلب مقدم من بعض الأعضاء** بتشكيل لجنة تحقيق مكونة من خمسة أعضاء بشأن ما أثير من **شبهات حول إيداعات مالية وتحويلات مصرفية** وتوزيع الأراضي والقسائم السكنية والتراخيص للانشطة التجارية والطبية لبعض أعضاء مجلس الأمة وأقاربهم من الدرجة الأولى.	وزع مع الجدول برقم (٢٩) بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٣
٦١-	**طلب مقدم من بعض الأعضاء** بتشكيل لجنة تحقيق بشأن **زيادة عدد الحيازات الزراعية بنسبة ٣٠٠%** حسب تقرير ديوان المحاسبة الأخير.	وزع مع الجدول برقم (٣٠) بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٣
٦٢-	**طلب مقدم من بعض الأعضاء** بتشكيل لجنة تحقيق بشأن: ١- الملابسات المرتبطة في قضية **الاغتيال**، ودور الأجهزة الأمنية في توفير الحماية اللازمة للضحية. ٢- كفاءة وفاعلية إجراءات الداخلية في تلقي الشكاوى وحماية المبلغين. ٣- قواعد وضوابط الاستعلام عن المعلومات الشخصية في الأجهزة الأمنية. ٤- الأدوار المطلوبة من أجهزة الدولة للتأكد من عدم تكرار مثل هذه الجرائم. ٥- مدى تطبيق الداخلية لتوصيات لجان التحقيق السابقة في قضيتي محمد الميموني وأحمد الظفيري.	وزع مع الجدول برقم (٣٦) بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٥
٦٣-	**طلب مقدم من بعض الأعضاء** بتكليف لجنة حماية الأموال العامة بالتحقيق لما أثير من شبهات **فساد مالي وغسيل أموال** في دولة الكويت في قضايا (الصندوق الماليزي - صندوق الجيش - الايداعات - التأمينات - اليوروفايتر - الرافال - التحويلات) على ان تقدم تقريرها خلال شهرين من تاريخ تشكيلها.	وزع مع الجدول برقم (٣٧) بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٥

٦٤-	**طلب مقدم من بعض الأعضاء** بتشكيل لجنة تحقيق في حادثة صباح السالم.	وزع مع الجدول برقم (٤١) تاريخ ٢٠٢١/٦/٨
	ج- طلبات تشكيل اللجان:	
٦٥-	**اقتراح مقدم من بعض الأعضاء** بشأن تشكيل لجنة مؤقتة للمتقاعدين.	وزع مع الجدول برقم (٤٢) تاريخ ٢٠٢١/٦/٨
	البند الحادي عشر: تقارير لجنة حماية الأموال العامة:	
٦٦-	**التقرير الثاني** للجنة حماية الأموال العامة عن تطور أوضاع الأموال المستثمرة في ضوء الملاحظات التي اوردها ديوان المحاسبة بتقاريره عن الفترات المالية من ديسمبر ٢٠١٨ إلى يونيو ٢٠٢١.	موزع مع الجدول برقم (٦٦)
	البند الثاني عشر: كتب الحكومة:	
٦٧-	الحالة المالية لمشاريع المؤسسة العامة **للرعاية السكنية** في نهاية السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠	وزع مع الجدول برقم (٣١) بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٣
٦٨-	كتاب موجه من رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد بشأن التقرير نصف السنوي الأول للهيئة عن العام ٢٠٢٠/٢٠٢١ والذي صدر ليغطي الفترة من ١ يناير ٢٠٢٠ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠، متضمنا حصرا لأنشطة وجهود الهيئة الفنية المتعلقة **بالوقاية من الفساد ومكافحته**، فضلا عن تضمنه كافة ما رصدته (نزاهة) خلال تلك الفترة من سلبيات ومعوقات وما تقترحه الهيئة من توصيات لإزالة أسباب تلك السلبيات والمعوقات.	وزع مع الجدول برقم (٤٤) بتاريخ ٢٠٢١/٦/٨ والتقرير محفوظ لدى الأمانة العامة لمجلس الأمة.
٦٩-	كتاب موجه من وزير الدولة لشئون مجلس الأمة بشأن التوصيات المقدمة من بعض أعضاء مجلس الأمة بشأن التعامل مع **فيروس كورونا المستجد والسلالات المتحورة**.	موزع مع الجدول برقم (٦٩)

	البند الثالث عشر: تقارير ديوان المحاسبة:	
٧٠-	تكليف مجلس الأمة لديوان المحاسبة بفحص ومراجعة كافة مصروفات وإجراءات الحكومة الخاصة باستخدام الأموال العامة والأموال المخصصة لمواجهة **أزمة كورونا**.	وزع مع الجدول برقم (٣٢) بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٣
٧١-	تكليف مجلس الأمة لديوان المحاسبة بإعداد تقرير عن نتائج الفحص والمراجعة والتحقق عن كل ما يثار من شبهة التجاوزات المتعلقة بعقد **صفقة شراء طائرات** (اليورو فايتر)	موزع مع الجدول برقم (٧١) والمرفقات محفوظة لدى الأمانة العامة .
	البند الرابع عشر: ما يستجد من الأعمال:	

الملحق التفسيري لمشروعات القوانين

والاقتراحات بقوانين

المدرجة على جدول أعمال المجلس

الملحق التفسيري لمشروعات القوانين والاقتراحات
بقوانين المدرجة على جدول الأعمال

م	اسم اللجنة وعنوان التقرير	شرح مختصر لمشروع القانون أو الاقتراح بقانون
١٥.	**التقرير الأربعون** للجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٦١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن **الإعلام المرئي والمسموع**.	يتكون المشروع من (٣) مواد يهدف مشروع القانون إلى :- معالجة أوجه القصور التي شابت القانون رقم (٦١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الإعلام المرئي والمسموع وفق ماتكشف من ثغرات عند تطبيق القانون و يهدف تقليص المدة الممنوحة للوزير التي تصدر خلالها القرار بالموافقة على منح الترخيص او رفضه من تسعين يوما الى ستين يوما انتهت اللجنة إلى الموافقة.
١٦.	**التقرير الحادي والأربعون** للجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ في شأن **المطبوعات والنشر** (وعددها ثلاثة).	يتكون المشروع من (٣)مواد يهدف مشروع القانون إلى :- تحرير قانون المطبوعات والنشر من القيود التي انطوت عليها نصوصه والتي كان نتاجها عوائق حالت دون ارتقاء المستوى الفكري والثقافي في دولة الكويت وإزالة بعض الشوائب التي عطلت من المسير نحو الغاية التي رمى اليها الدستور عند صونه لحرية التعبير والصحافة والنشر • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة.

م	اسم اللجنة وعنوان التقرير	شرح مختصر لمشروع القانون أو الاقتراح بقانون
١٧.	التقرير الرابع للجنة الشـــؤون الخارجية عن: ١- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢١) لســنة ١٩٦٤م بشـــأن القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل. ٢- الاقتراح بقانون بشـــأن حظر التعامل أو التطبيع مع إسرائيل الكيان الصهيوني ومنظماته.	يتكون المشروع من (٤) مواد يهدف مشروع القانون إلى :- تأكيد موقف دولة الكويت الذي كان ولايزال داعما ومناصراً للقضية الفلسطينية ورفض التطبيع مع الكيان الصهيوني وتعزيز هذا الرفض عبر توسيع نطاق المقاطعة لاسرائيل وتفعيل اليات المقاطعة انتهت اللجنة إلى الموافقة
١٨.	**التقرير الثالث والخمســون** للجنة الشــؤون التشــريعية والقانونية والمدرج بصــفة الاستعجال عن الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام **قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية** رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠.	يتكون المشروع من (٣) مواد يهدف مشروع القانون إلى :- العودة للقانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٢ المشار الية نظرا لمراعاته قواعد العدالة عند تنظيمه لأحكام الحبس الاحتياطي وتشديد رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٦ المشار الية (الحالي) في تنظيم واطالة فترات الحبس الاحتياطي دون مبرر مقنع. • رأي الحكومة : (عدم الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة.

م	اسم اللجنة وعنوان التقرير	شرح مختصر لمشروع القانون أو الاقتراح بقانون
١٩.	**التقرير التاسع** للجنة تنمية الموارد البشرية عن: ١- الاقتراح بقانون في شأن تولى **الوظائف العامة**. ٢-الاقتراحان بقانون بشأن تكويت **الوظائف العامة بالدولة**	يتكون المشروع من (٦) مواد يهدف مشروع القانون إلى :- الاستفادة من طاقات وجهود أبناء الكويت والى تمكين الشباب والكفاءات الوطنية من شغل الوظائف العامة في الدولة ليكون له دور إيجابي في خدمة الدولة . انتهت اللجنة إلى الموافقة
٢٠.	**التقرير الثالث** للجنة تحسين بيئة الأعمال والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٨) لسنة ٢٠١٣م في شأن **الصندوق الوطني** لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	يهدف مشروع القانون إلى :- اجراء بعض التعديلات على بعض المواد في هذا القانون لتخفيف العبء المالي غير المتوقع على أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة . انتهت اللجنة إلى عدم الموافقة

م	اسم اللجنة وعنوان التقرير	شرح مختصر لمشروع القانون أو الاقتراح بقانون
٢١.	**التقرير الثالث والعشرون** للجنة الشؤون الداخلية والدفاع والمدرج بصفة الاستعجال عن: ٢- المشروع بقانون بتعديل الجدول المرافق للقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة. ٣- الاقتراح بقانون في **شأن إدراج بعض المناطق إلى الجدول الإنتخابي** المرفق بالقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة. ٤- الاقتراح بقانون بتعديل الجدول المرافق للقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٦ بشأن بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة.	يتكون المشروع من (مادتين) يهدف مشروع القانون إلى :- سد النفص التشريعي في الجدول المرافق لقانون تحديد الدوائر الانتخابية ومنح حق الانتخاب لمستحقيه ولاسيما ان هذه المناطق مأهولة بالسكان و يتضمن المشروع إضافة المناطق الجديده الى الجدول . - رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة
٢٢.	**التقرير الرابع والعشرون** للجنة الشؤون الداخلية والدفاع والمدرج بصفة الاستعجال عن: ١- الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض احكام القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة وعددها (٦).	يهدف مشروع القانون إلى :- تعديل القانون رقم (٤٢) لسنة بأعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة. انتهت اللجنة إلى إحالة الاقتراحات بقوانين الى المجلس ليتخذ قرارا بشأنة.

م	اسم اللجنة وعنوان التقرير	شرح مختصر لمشروع القانون أو الاقتراح بقانون
	٢- الاقتراح بقانون بإعادة **تحديد الدوائر الانتخابية** لعضوية مجلس الامة. ٣- التعديلين المقدمين على القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة.	
٢٣.	**التقرير الثاني عشر للجنة** شؤون البيئة والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (٤١ مكررا) إلى القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ في شأن إصدار قانون **حماية البيئة**.	يتكون المشروع من (مادتين) يهدف مشروع القانون إلى :- اسباغ الحماية على كافة أنواع المسطحات الخضراء و الحدائق العامة والأشجار والنباتات البرية و التجميلية من الاتلاف المتعمد او الإهمال والازالة - رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة
٢٤.	**التقرير الخامس والعشرون** للجنة شؤون الإسكان والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بتعديل المادة (٥) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن **الرعاية السكنية**.	يتكون المشروع من (٣) مواد يهدف مشروع القانون إلى :- تجديد أعفاء المؤسسة العامة للرعاية السكنية من إجراءات العرض على الجهاز المركزي للمناقصات العامة ومن موافقات ديوان المحاسبة عند تنفيذ مشروعاتها • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة.

م	اسم اللجنة وعنوان التقرير	شرح مختصر لمشروع القانون أو الاقتراح بقانون
٢٥.	**التقرير الرابع** للجنة غير محددي الجنسية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بشأن الحقوق المدنية والقانونية والاجتماعية والوظيفية **لغير محددي الجنسية**، وعددها خمسة اقتراحات.	يتكون المشروع من (٨) مواد يهدف مشروع القانون إلى :- رفع المعانة عن فئة غير محددي الجنسية بمنحهم مجموعة من الحقوق المدنية والاجتماعية والقانونية حثت عليها الشريعة الإسلامية كما نصت عليها اتفاقيات حقوق الانسان • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة.
٤١.	**التقرير الثالث عشر** للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع القانون في شأن **الاستيراد**.	يتكون المشروع من (١٢) مادة يهدف مشروع القانون إلى :- تحديث وتطوير قانون الاسترداد لمواكبة المتغيرات التشريعية والأفكار الحديثة القائمة على مفاهيم الأسواق وتوسيع دائرة الخيارات المستوردة سواء كان تاجر او غير تاجر . • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة.
٤٢.	**التقرير الرابع والثمانون** للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن مشروع القانون بإبدال عبارة (**عامل منزلي**) بكلمة (خادم) حيثما ورد النص عليها في القوانين ذات الصلة.	يتكون المشروع من مادتين يهدف مشروع القانون إلى :- شطب كلمات وعبارات خادم والخدم الخصوصيين و خادما خصوصياً ويحل محلها على التوالي عامل منزلي والعمال المنزليين الخصوصيين وعاملا منزلياً خصوصياً و ذالك أينما ورد النص عليها في أي قانون اخر . • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة.

م	اسم اللجنة وعنوان التقرير	شرح مختصر لمشروع القانون أو الاقتراح بقانون
٤٣.	**التقرير الأول للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٩ بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية، المقدم من الحكومة.**	يتكون المشروع من ٣ مواد يهدف مشروع القانون إلى :- يكون راعاً للمخالفين لزيادة الالتزام بالاشتراطات الصحية وتخفيض معدل الازدياد في حالات الإصابة • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة.
٤٤.	**التقرير التاسع والسبعون للجنة تنمية الموارد البشرية عن:** **١- الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (٢٣ مكرراً) إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية.** **٢- الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الثانية من المادة رقم (٢٣ مكرراً) من المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية.** **٣- الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (٢٣مكرراً) من المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية.** **٤- الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (٢٣مكرراً) إلى المرسوم بالقانون** **رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية.**	يهدف مشروع القانون إلى :- تعويض الموظف في حال ما كانت المصلحة العامة تقضي عدم السماح له بالإجازة الدورة و ذلك بمنحة بدلا نقديا عنها او ارجانها الى سنة أخرى انتهت اللجنة إلى الموافقة.

م	اسم اللجنة وعنوان التقرير	شرح مختصر لمشروع القانون أو الاقتراح بقانون
٤٣.	التقرير السادس للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية تعاون في مجال التدريب العسكري بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية.	يتكون المشروع من مادتين يهدف مشروع القانون إلى :- مجالات التعاون في التدريب العسكري المجالات الخاصة الأخرى فيما يتعلق بالتعليم والتدريب حسب ما يتفق عليه الأطراف في البرامج التدريبية في الكلية الحربية والمدارس التابعة للقوات المسلحة، إضافة إلى برامج التدريب في مجال الأمن الداخلي – وذلك من خلال تبادل الزيارات والمشاركة في المناورات وتبادل المعلومات والخبرات بين الدولتين في هذه المجالات. • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة.
٤٤.	**التقرير السابع عشر** للجنة الشؤون الخارجية عن "مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة أوكرانيا بشأن **التعاون في المجال العسكري والمجالات الأخرى**".	يتكون المشروع بقانون من مادتين. يهدف المشروع بقانون إلى :- تعزيز التعاون الثنائي في مجال الدفاع بين الطرفين وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في الدول الأطراف. • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة.
٤٥.	**التقرير الثامن عشر** للجنة الشؤون الخارجية عن "مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بشأن **التعاون في مجال الملاحة البحرية التجارية** بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة المغربية".	يتكون المشروع بقانون من مادتين. يهدف المشروع بقانون إلى :- تنمية سبل التعاون والتنسيق بين البلدين في عمليات النقل البحري والملاحة التجارية، والتنسيق بين الدولتين في مجال التفتيش والإرشاد والإنقاذ البحري مع توحيد المواقف في المحافل الدولية ذات الصلة والتكامل في أعمال أساطيل البلدين بإرساء أسس التعاون بين الدولتين في مجال النقل البحري. • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة.

م	اسم اللجنة وعنوان التقرير	شرح مختصر لمشروع القانون أو الاقتراح بقانون
٤٦.	**التقرير الأول** للجنة الشؤون الخارجية عن "مشروع قانون بالموافقة على الوثائق الختامية بشأن تعديل مواد وأحكام دستور واتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات **لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام ٢٠١٠** .	يتكون المشروع بقانون من مادتين. يهدف المشروع بقانون إلى :- اجراء بعض التعديلات على دستور الاتحاد الدولي للاتصالات التي تهدف إلى إضافة تحسينات على إدارة الاتحاد وتطوير سير عمله والذي تعتبر دولة الكويت أحد أعضاءه لذلك وافقت دولة الكويت على هذى التعديلات مع احتفاظها بحقها الكامل في حماية مصالحها من أي ضرر سواء الان او في المستقبل في حالة عدم الالتزام بالاتفاقية من أي دولة أخرى . • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة.
٤٧.	**التقرير الثاني** للجنة الشؤون الخارجية عن "مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت والاتحاد الأوروبي الجماعة الأوروبية **للطاقة الذرية** بشأن حصانات وامتيازات وإنشاء بعثة الاتحاد الأوروبي في دولة الكويت	يتكون المشروع بقانون من مادتين. يهدف المشروع بقانون إلى :- موافقة دولة الكويت على إنشاء بعثة للاتحاد الأوروبي على أراضيها مع إمكانية فتح مكاتب ملحقة للبعثة في مواقع مغايرة لمكان البعثة ، كما نصت على موافقة صريحة من دولة الكويت لإنشاء هذه المكاتب و تمتع ممثلي بعثة الاتحاد الأوروبي لدى دولة الكويت بالأهلية القانونية بموجب قانونيتها، وكذلك الحصانات العرفية الممنوحة للدول الأجنبية على أراضي دولة الكويت وفقاً للقانون الدولي و تمتع بعثة الاتحاد ورئيسه وأعضائه وأفراد أسرهم المقيمين معهم في نفس السكن بذات الحصانات الممنوحة للبعثات الدبلوماسية. • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة.

م	اسم اللجنة وعنوان التقرير	شرح مختصر لمشروع القانون أو الاقتراح بقانون
٤٨.	**التقرير الأول** للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت ممثلة **بالإدارة العامة للجمارك** الكويتية وحكومة جمهورية كوريا ممثلة بهيئة الجمارك الكورية في مجال التعاون والمساعدة المتبادلة في الشؤون الجمركية.	يتكون المشروع من مادتين يهدف مشروع القانون إلى :- انشاء التزام قانوني بموجب القانون الدولي كما سيتم تنقيذ المذكرة في اطار القوانين و اللوائح ذات الصلة في كلا البلدين و مساعدة الطرفين عند الطلب مع تبادل المعلومات . • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة.
٤٩.	**التقرير الثاني** للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية للتعاون في **مجال الاستخبارات**	يتكون المشروع من مادتين يهدف مشروع القانون إلى :- تحديد وتعيين المسؤوليات والاسس الخاصة بتبادل المعلومات الاستخباراتية بين هيئة الاستخبارات والامن برئاسة الأركان العامة للجيش الكويتي و هيئة الاستخبارات التابعة برئاسة الأركان العامة في الجمهورية التركية . • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة
٥٠.	**التقرير الثالث** للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على انضمام دولة الكويت إلى اتفاقية حول إنشاء **المعهد العالمي للنمو الأخضر**.	يتكون المشروع من مادتين يهدف مشروع القانون إلى :- السعي الى إيجاد اطار جديد لماهية النمو الاقتصادي يسمى النمو الأخضر لتقليص مظاهر الفقر بالدول وتوفير فرص العمل وتحقيق التنوع البيولوجي بما يحسن الظروف الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية في الدول النامية بالمشاركة و المساعدة بين الدول الامر الذي رؤي أهمية انضمام دولة الكويت اليها في المجال الريادة ومكانتها بين الدول • رأي الحكومة : (الموافقة) انتهت اللجنة إلى الموافقة